بيان من أجل صحـوة اجتماعية وبيئية

تعرف تونس منذ بضع سنوات حالة من الجمود المرادفة لأجواء من الشكوك وعدم الاستقرار التي تلقي بظلالها على جميع المجالات. ويقترن هذا الواقع بما يشهده المجتمع من أزمات متعددة ويدفعنا إلى أن نتساءل عن المشاكل التي أدّت إلى هذا الواقع القاسي وما يتبدّى عليه من اختلالات اجتماعية وبيئية تثير القلق باطراد وتساهم في تفاقم الأزمات متعدّدة الأشكال، وهي أزمات صارت معدّلات نموّها متسارعة ومحتدمة إلى حدّ لا يطاق. وفي رأي معظم الفاعلات والفاعلين الرئيسيات والرئيسيين داخل المجتمع البيئي، وكذلك جميع المهتميّن بتدهور البيئة وتراجع مستويات الظروف المعيشية إلى حدّ يبعث على القلق، فإنّ كلّ هذه الأزمات ما هي إلاّ أزمة واحدة متعددة الأشكال، يسودها البعد الاجتماعي والبيئي على نحوٍ صارخ.

ومع ذلك، فإنّ الحلول الاقتصادية الصرفة التي تهمّش العامل البيئي تظلّ غير كافية إن لم نقل إنّها تأتي بنتائج عكسية إذا لم تشرع في إحداث تحوّلات بيئية حقيقيّة وعادلة تؤدي في نهاية الأمر إلى تغيير الأوضاع وفتح آفاق واعدة جديدة وهذا هو المقصود بمبدأ الحتميّة الايكولوجية!

إنّ ما تطرحه هذه الضرورة الراهنة من أسئلة هو معقّد ومتعدّد الأوجه ومترابط، فضلاً عن كونه يعزّز التحوّلات في مختلف مجالات الأنشطة الإداري منها أو الاقتصادي والمدني وكذلك السيّاسي.

وهو ما يدعونا إلى وضع خطّة تحوّلٍ فعّالة تقطعُ مع أجواء الجمود والتغييرات المحتشمة وتمكن تونس من مواجهة الكثير من التحديات والتغلّب على الأزمات المستقبلية من خلال تجنّب المطبّات. وهذا لا يمكن أن يتحقّق إلا من خلال اعتماد برامج وسياسات قويّة، فعّالة، ومصاغة على نحوٍ جيّد، فضلاً عن وجود مجتمعٍ يتميّزُ بمرونةٍ أكبر.

العودة إلى المربّع الأوّل ليس مرغوباً فيها بأيّ حال من الأحوال في أوقات الأزمات هذه!

لنكن واضحين وحازمين! لم يعد بإمكاننا اليوم المراهنة على إعادة استخدام أنماط عفى عليها الزّمن أو السماح لأنفسنا بالتمتّع برفاهية تأخير لحظة الحسم أكثر لا سيّما مع تتالي التحذيرات التي يتيعّن علينا أن نرى فيها أجراس إنذار تعلن عن كارثة وشيكة، كارثة يمكنُ معاينة تمظهراتها في الأزمة الصحيّة والتوترات الجيواستراتيجية العديد من مناطق العالم، ومؤخّراً في أوروبا، وما تفرزه من عواقب.

ويجب أن يشمل التحوّل أيضاً سياساتنا العامة بحيث تستجيب للتحديات المناخية والاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية. وما هو مطلوب الآن هو تركيز سياسات عامة عادلة ومستدامة تضمن الازدهار والاستقلال والتماسك الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء وتأخذ في الحسبان تنوع المناطق وخصوصياتها.

من أجل مجتمع مدني فاعل وقادر على محاربة الركود!

لقد تمّ تنظيم ورشات عمل ورفعت دعاوى وأقيمت تربصات وحلقات دراسية على نطاق واسعٍ خلال السنوات العشر الماضية لكن من دون أن يسفر ذلك عن تغييرات فعّالة حقيقية أو يدفع صنّاع القرار السياسي إلى أخذ مخرجاتها بعين الاعتبار. والحقّ أنّ مختلف هذه الأنشطة لم يكن لها الصدى المأمول ولم تحظ باهتمام صنّاع القرار، وهو ما يقودنا إلى استنتاج مفاده أنّ ضرباً آخر من البيئة يجب أن يرى النور في إطار تحوّلٍ جذريّ، وهذه البيئة ذات أشكال عديدة فمنها الاجتماعي (لتعزيز التضامن) ومنها الديمقراطي (من أجل النقاش وإحداث القطيعة) ومنها الجمهوري (من أجل حماية المنافع والمصالح العامّة).

وعلى الرغم من صعوبة الإقرار بذلك، فإنّ ما أنجز من أعمال بيئية منذ قيام الثورة لازمه العقم لأنّه فشل في تحفيز صناع القرار وإخراجهم من سباتهم وعجزهم عن الحركة. ولمّا كان ما اتخذ من تدابير تنظيمية وقانونية غير قادر على مواجهة التحديات البيئية المتعددة، فإنّ الواقع يفرض وجوب ظهور نهجٍ جديدٍ يقوم على التوفيق بين التوجهات الاقتصادية والضرورات البيئية والاجتماعية.

دور آخر للسلطات.. من أجل فعل عمومي قوي!

تتطلب التحولات حوكمة تسترشد بهياكل عامة كفؤة وقوية من أجل ضمان تنسيقٍ جيّد ومتعدّد القطاعات، بناءً على سلسلة من المؤشرات ذات الصلة والمراقبة الصارمة المستمرة.

فبالنسبة إلى وزارة البيئة، كان يفترض بتكاملها أن يكون مصدر قوّتها فإذا بها تتحوّل إلى نقطة ضعفها الكبيرة التي حدّت من دورها، وبالتالي صارت تثقل كاهل لا هذا الجيل الحالي فقط وإنما الأجيال القادمة. هذه الوزارة، التي يفترض أن تكون ذات سيادة، ألفت نفسها متورطة في علاقات قوة مشتتة وغير متكافئة مع وزارات أكثر قوة منها حتّى انتهى الأمر بقصّ جناحيها وهذا ما يدعونا إلى إعادة التفكير في مهامّ الوزارة ومنحها دوراً أكثر تأثيرا حتى تتمكن البيئة من تحقيق انطلاقة خلاصيّة جديدة واحتلال المكان الذي تستحقه.

من جهة أخرى، تعاني المدوّنة القانونية الايكولوجية من تراكم نصوصٍ بعضها تقادم وبعضها الآخر عفا عليها الزمن وباتت بلا أيّ تأثير عمليّ.

ولكي نعالج هذه الوضعيّة ونثبّت مبدأ الحتميّة الايكولوجية كأولويّة مطلقة داخل دوائر الفعل السياسي وفي مستويات عليا داخل هياكل الدولة، سيكون من المهمّ أن نقوم بتعزيز موارد هذه الوزارة المالية والفنية والبشرية وأن نعيد التفكير في آليات المتابعة والمراقبة.

زد على ذلك، يجب أن تمنح الوكالات البيئية الحكومية أدواراً حقيقية لكي يتسنّى لها المساهمة في عمليّة التحوّل.

عناصر التغيير الرئيسية:

لكي تترجم هذه التطلعات المشروعة إلى حقيقة واقعة وخيارات سياسية جريئة، هناك حاجة ماسة للبدء في سلسلة من الإجراءات الجريئة القادرة على احداث التغيير المناسب في اتجاه مجتمع واع ملتزم مزدهر وناشطٍ في تنفيذ التغييرات.

- التغيير الاقتصادي: الخروج من عصر الحيف (البيئي والمناخي) والتلوث يفترض إجراء تغييرات جذرية على مستوى الأنشطة الاقتصادية، بمعنى أنّ السياسية الاقتصادية يجب أن تكون في خدمة التحول البيئي والطاقي.
- التغيير السياسي: من خلال تموقع الحتميّة الايكولوجية ضمن أولويات السياسات العامة وتموقع المواطن في قلب خطط العمل التي يقترحها المواطنون والمدعومة من قبل الجماعات المحليّة. إنّ الانسجام الذي ندعو إليه ينهضُ على اكتساب السياسات العامّة بعداً بيئيّا أكثر طموحاً وقرباً من المواطنين.
- تغيير السياسات البيئية: تعزيز التناسق في السياسات وتركيز حتميّة ايكولوجية ذات تمشي أفقي حقيقيّة.
- تغيير نظامنا الغذائي الزراعي: استعادة السيادة الغذائية وتعزيز أمنها من خلال عمليات التخطيط التي تدعم التنوع وتؤسس لمسالك الإنتاج والتوزيع القصيرة.
- تغيير مدننا والسياسات الحضرية: إعادة ابتكار الممارسات المحليّة من أجل توقع المخاطر المتتالية ومقاومتها، وذلك بفضل ما توفره الجماعات المحليّة من عمليات مرافقة. إنّ مدننا ومناطقنا البلديّة أضحت متخلّفة على نحوٍ يبعثُ على القلق من جهة قدرتها على التكيّف والتقليل من حجم الانبعاثات. ومن ثمّة، سيتعيّن عليها أن تكون قاطرة العمل المحليّ والطريق التي ترشدنا إلى تحقيق الأهداف المناخية الوطنية.
- تحويل روابطنا مع الطبيعة والتنوع البيولوجي: تعزيز الطبيعة ودعمها خارج مجال المناطق المحميّة وذلك من خلال إدارة فعّالة، مناطقيّة وقطاعيّة، تدمجُ ما تقدّمه من نظم بيئية وخدماتية وتعزز الحلول القائمة على الطبيعة بوصفها ذات مساهمات فعالة وذات مردودية مالية عالية في حلّ العديد من القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- تغيير الإدارة والقطاع العام: الدفع في اتجاه نشاط بيئي تقوده الوكالات البيئية، نشاط حثيث، هامّ، وقائي واستباقيّ، يقوم على وسائل التحريض والالزام والحزم.
- تغيير في آليات التشغيل: الشروع في وضع خطة لمكافحة هشاشة العمل والبطالة، وهي خطة تستهدفُ بالتوازي ظروف العمل، والانفتاح على المهن الجديدة التي تتناسب مع مسارات الانتقال الطاقي والبيئي.

التنسيق بين الرؤى على المديين القصير والبعيد!

في تقديرنا، نرى أنّه يتعيّن علينا أن نقطع مع سياسة «الهروب إلى الأمام» وأن ننخرط في مسار مراجعة جذريّة للسياسات المتّعلقة بالاستدامة حيثُ يحظى الانسجام بأهميّة أكبر مقارنة بالاستراتيجيات الحالية. وهذا الانسجام يحيلنا إلى أهميّة أن نتوصّل إلى التوفيق بين الرؤى على المديين القصير والبعيد.

في مواجهة سياسة الإنكار الايكولوجي والمناخي ...
علينا أن نقولها بصوت عالٍ: كفى!

يجب أن تكون الانتخابات التشريعية المقبلة المزمع تنظيمها يوم 17 ديسمبر 2022 مختلفة عن سابقاتها وأن تكون علامةً عن صحوة حقيقية ودفعاً لمسار التضامن وأن تكشف عن تهاون كل الانتخابات السابقة بالملف الايكولوجي.

في هذا السياق، ندعو إلى التوقف عن تهميش مبدأ الحتمية الايكولوجية كما ندعو المترشحات والمترشحين إلى مراعاة مطالب المجتمع المستمرّة في تحسين ظروف عيش التونسيات والتونسيين.

أيتها المترشحات، أيّها المترشحون، تبنوا أكثر قضايا عصرنا خطورةً، ولتكن لديكم الجرأة على المطالبة بالتغيير كي تتغيّر الأوضاع في تونس حقا. أنتم أمام فرصة حقيقة لتغيير مجرى التاريخ. نعم، لأنّ الحلّ يكمنُ في الإرادة السياسية وفي طبيعة النشاط السياسي.

خاتمـــــــة

إننا نتمنى من خلال هذا البيان أن نرسم الطريق نحو مستقبل مختلف وأن نضع الأسس لمشروع مشترك بين المجتمع والدولة.

نعلم أنّ المسؤولية كبيرة وتستحق جهوداً جبّارة، لكننا سنصل إلى هناك معًا. إنّ مقترحاتنا مفتوحة على النقاش والاثراء والتعديل والاستكمال معكم ومعكنّ حتّى نتمكن جميعاً من تركيز المشروع الذي سيقودنا معاً نحو مجتمعٍ مزدهرٍ ومرنٍ.

شبكة تونس الخضراء
RÉSEAU TUNISIE VERTE

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
TUNISIE
Tunis